بحث اي المفهوم من الماخوذ بشرط ان يكون وحده هو ما يغايره شيء اخر
زايدا اي او غير زايد وحينئذ يكون القول بكونه جزءا منضما الى ما هو
زايد عليه منافيا لما ان المراد هو الكل بل لا جزء فيه غيره على ما صرح به ابو
علي بما انه حيث قال اذا اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق من جهة
ما له هذا بشرط انه ليس داخلا فيه معنى غير هذا بل بحيث لو انضم اليه
معنى اخر من حس او اغتذاء كان خارجا عنه سه انه جعل غير المفهوم من اقسام
الماخوذ بلا شرط شيء وصرح اخر بانه ماخوذ بشرط لا شيء ومبناه
على ما مر من كون المراد في الاول الثاني سه ان النوع هو مجموع الجنس والفصل
فجعله عبارة عن المتحصل بما انضم اليه والماخوذ بشرط لا شيء تسامح
مبني على ان الجنس والفصل والنوع واحد بالذات وحقيقة الكلام ان ما
الماخوذ لا بشرط شيء اذا اعتبر بحسب التغاير بينه وبين ما يغايره من
جهة والاتحاد من جهة كان ذاتيا محمولا واذا اعتبر بحسب محض الاتحاد
كان نوعا وهو المراد بالماخوذ بشرط شيء ع انه كما ان الجنس يحتمل ان الجنس
الجنس يحتمل ان يكون احد الانواع وكذلك النوع يحتمل ان يكون احد الماصدقات
في واحد اشخاص فكيف جعل فيهما غير متحصل والثاني متحصلا غير مبهم
والجواب ان العبرة عندهم بالماهيات والحقايق وفيما يراد بالابهام
وعدمه بالقياس اليها ان المراد انها كانت من الاجزاء الخارجية بل ان يتبين
يلزم تقدمها على الوجود العقلي والجواب انه لا بد من جهة ان تصور
النوع يتوقف على تصور الجنس والفصل ومعروض الجنسية والجزئية و
احد هو الماهية الحيوانية وانما التغاير بحسب الاعتبار فيمتنع فلا بد لا
بشرط لا وفي الثاني لا بشرط وقد يقال ان هذه المقدمة انما اعتبرت
في الصور العقلية من المفهومات الكلية فتكون الماخذ من المواد العقلية
وتقدمها بالوجود العقلي ضروري كتقدم الماخذ الخارجية بالوجود
الخارجي واما التقدم بالوجود الخارجي فانما هو بحسب التمايز في

المراد

المراد العقلية ماخوذة من المبادي الخارجية كالحيوان من البدن والناطق
من النفس مثلا ان الحيوان الماخوذ مادة عقلية يتقدم الانسان في الوجود
العقلي بل لا مبدؤه الذي هو البدن يتقدم في الوجود الخارجي حتى لو لم
تكن المادة ماخوذة من شيء خارجي كاللون للسواد لم يكن له تقدم الا في
العقل واعلم ان الحكيم المحقق صرح بان الفصل الماخوذ بشرط ان يكون وحده
هو الجزء الموجود في الخارج وان الماخوذ لا بشرط شيء هو المحمول ويسمى
جزء الحد وانما يقال له جزء الماهية بالمجاز لانه يشبه الجزء من جهة ان
اللفظ الدال عليه يقع على جزء او مجموع هما اورد عليه الكلام في كتاب
التجريد على وجه يشهد بانه ليس من تصانيفه وذلك انه قال فقد تدخل
الماهية بحد وما عنها وما عداها بحيث لو انضم اليها شيء لكان زايدا
عليها ولا تكون هي مقولة على ذلك المجموع الحاصل منها ومن الشيء
المنضم اليها والماخوذ على هذا الوجه هو الماهية بشرط لا شيء ولا
يوجد الا في الاذهان وقد توخذ الماهية لا بشرط شيء وهو كلي طبيعي
موجود في الخارج هو جزء من الاشخاص وصادق على المجموع الحاصل منه
ومما انضاف اليه وهو ضبط ظاهر ونقله ما ذكره في شرح الاشارات بل
اشتهر بين المتاخرين وفيه منافاة لما صدق بارمي به التجريد من انه ليس
من تصانيفه مع جلالة قدره عن ان ينسب اليه مثلها قوله المبحث
الثالث الضرورة قاضية بوجود التركيب للماهية المركبة ولا بد من انتهائها
فيها الى البسيطة ويدل على التركيب الاشتراك في ذاتي مع الاختلاف
في ذاتي او في شيء من لوازم الماهية لا مجرد الاشتراك والاختلاف بالذاتي
شرح الماهية اما بسيطة لا جزء لها اصلا كالواجب والنقطة والوحدة
والوجود واما مركبة لها جزء كالجسم والانسان والسواد ووجود المركبة
معلوم بالضرورة ويلزم منه وجود البسيطة اما مطلقا فلانه لا كل حد
له غير متناه فالواحد منه موجود فيه بالضرورة واما في المركب العقلي فلانه لو لم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)